

هزيمة حزيران/ يونيو1967

«الطوارئ» كقانون وايدولوجيا للحكم في عصر مبارك

من أسوان جنوباً إلى الإسكندرية شمالاً، ومن سيناء شرقاً إلى مرسى مطروح وسبوة غرباً، لن يتحرك جسد إنساني أو آلية من دون التعرض لكمائن شرطية دائمة، تتخللها بعض الكمائن العسكرية. وهذا ليس في ظل وجود معركة دائرة بين الدولة وأحد الفصائل الإرهابية أو في ظل وجود اضطراب اجتماعي كبير نتيجة حدث جلل أو ثورة أو وباء أو كارثة بيئية أو إنسانية. هذا هو الواقع اليومي. بين كل مدينة وأخرى، وبين كل محافظة وأخرى هناك نقطة ارتكاز أمني وتفتيش ثابتين، بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يسمى بالكمائن المتحركة أو المتقلبة التي تتسم بعنصر المفاجأة. هذه الكمائن أو الارتكازات الأمنية تعرف داخل مؤسسة الداخلية المصرية وعند قواتها بـ «الكمائن الحدودية»، وعلى الطرق الرئيسية داخل المدن، وعلى مداخل ومخارج الأحياء السكنية، تقوم كمائن ثابتة، بالإضافة أيضاً إلى بعض الكمائن الأمنية المتقلبة داخل الأحياء نفسها، الكمائن والعرض العسكري - الأمني المستمر لم يكن في معظم أوقاته نتيجة حالة الاستثناء والطوارئ، بل هو نتيجة الدولة البوليسية الدائمة في مصر.

هذا هو مسرح الأحداث وطبيعته طيلة العقود الثلاثة الطويلة الماضية، وعلى خشباتها سنقوم اللغة والأجساد المختلفة بالعمل، وإعادة إنتاجه كواقع يجب شرعته واستمراره.

اللغة والاستثناء والإيدولوجيا

لا يمكن لغة أن تكون مفارقة للواقع المادي ومكتفية بنفسها. لغة الأمن والاستثناء تحاول أن تغطي على عوارها بثلاث عمليات:
1 - احتكار المعرفة بالمجتمع وما يحدث داخله وما يحك خارجه، ومن هنا تعطي لنفسها شرعية توصيف انتهاكاتها على أنها أفعال الضرورة.
2 - احتكار عمليات التصديق والتصنيف؛ وهنا يجب الإشارة للمؤسستين الرئيسيتين في الحكم والأمن وهما الداخلية والجيش، فالجيش يرى أن مصر تتعرض لمأامرة دائمة، وأنها في وضع استثنائي دائم أمام المخاطر الخارجية، وأن الشعب ربما يستحق معاملة أفضل، ولكنه غير قادر على تحمل مسؤوليته وقابل للاختراق، وبالتالي يجب أن يخضع لمراقبة ويجب أن تظل الأوضاع تحت تضيق دائم لحصار «الدواعي». أما الداخلية فترى الشعب المصري، كما يصفه كثير من أفرادها، «شعب ابن وسخة، هيج»، فبالإضافة إلى خطورة الأوضاع والمؤامرات، ترى الشعب نفسه في مرتبة أدنى. وهذا الوصف ليس مجرد تعبير عن ضيق رجال الأمن من أوضاعهم الوظيفية واحتكاكهم الدائم بالجمهور في ظل ظروف صعبة من ناحية التكدس السكاني في المدن أو سوء الأوضاع المادية والاقتصادية، ولكنه الوصف المؤسس لثنائية الصمخ والمتحضرين.. الثنائية الحاكمة لعمل الداخلية منذ ما يقرب من قرنين من الزمن، أي مع نشأة الدولة الحديثة. وترسخت مع الاستعمار الإنكليزي، وهي ثنائية استعمارية أصلاً، ولازمة لبقاء الدولة البوليسية في مصر كأساس عملها على السكان وكمنهجية لحكمهم. داخل هذه الثنائية تظهر تصنيفات أخرى لأفراد المجتمع وجماعته، فغرب المنطقة الشمالية الممتدة من الكيلو 21 شمال غرب الإسكندرية والمنطقة الغربية الممتدة من الكيلو 56 إلى السلوم في محافظة مرسى مطروح ومنطقة الشبعة هم إما خونة (أين «العرواية» خونة بطبيعهم على حد قول رجال الشرطة، وقبائل ولانها وانتمائها إلى ليبيا، أو تجار مخدرات، وأهالي سيناء هم الآخرون «بدو وأعراب لا أمان لهم»، وهم إما عملاء لإسرائيل وخونة وإما تجار سلاح ومخدرات أيضاً. أما النوبة جنوباً، في أسوان تحديداً، والمهجرين من قرى ما وراء السد العالي، فهم انفصاليون ويشكلون خطراً على أمن الدولة القومية لأنهم جماعة إثنية مختلفة، كذلك الحال مع أهالي واحة سيوة، فهم أمازيغ لا يُضمن ولاؤهم بنظر رجال الأمن، ولذلك تحظر الدولة عليهم تدوين حفظ اللغة الأمازيغية، وهي لتقهم الأم التي يتحدثون بها بجوار العربية كلفة ثانية في حياتهم اليومية. كل هؤلاء طبقاً للتوصيف والتصنيف الأمني ذوات استثنائية يجب معاملتهم بشكل خاص. هذا بالإضافة للثنائية العامة في وصف وتصنيف الشعب المصري ككل على أنه هيج وراع.

3 - أما العملية الثالثة التي تغطي لغة الاستثناء عوارها بها، فهي احتكار «ميتافيزيقا» الدولة، أي أن حالة الاستثناء وقوانينها هي لحماية «إله» هو الدولة، ورجال الأمن هم فقط النوطون بهذه المهمة، ويحق لهم أن يستثنوا من الاستثناء، وتستخدم هذه العملية اللغة بشكل ترهيب ووعيد

1

من جسيم إمكانية انهيار الدولة التي يحيك أعداؤها الإمارات لها. وهنا تُستخدم لغة الاستثناء الماضي والمستقبل لتشرعن بقاء حالة الطوارئ، فيما أن تستدعي الماضي وتذكر الأفراد بإرهاب التسمينيات، أو تلوح بخاطر المستقبل والعودة الفورية للإرهاب في حالة رفع حالة الاستثناء. بتعبير آخر، رفع الطوارئ سيأتي بحالة الطوارئ الحقيقية فوراً، وليس نعمة ما هو أبلغ أو أوضح من تعبير مبارك نفسه الذي تكرر في لقاءات عدة أو خطب له من التسمينيات إلى 2005 ردأ على ناديه، وهو أنه لن يلغي قانون الطوارئ: «أنا أقول لهم أنا بأمّن بلدي وشعبي ضد فئة عارِزة تَقلبها، ولما سالوا رئيس الوزراء أليس هذا ردة عن الديموقراطية قالمع الديموقراطية لا تعني القوضى وعدم تأمين المواطن».

إلا أنه بحلول 2005، ومع حملته الإنتخابية بعد تغير قانون الإنتخابات الرئيسية، والتحول من الاستثناء إلى السياق الإنتخابي، وعد مبارك برفع قانون الطوارئ والشروع في إخراج ما عرف بـ «قانون الإرهاب»، وفي 2008 تعهدت الدولة والحكومة بأن تحديد إقرار قانون الطوارئ سيكون الأخر. إلا أن الحكومة تذرعت في 2010 بعدم استكمال قانون الإرهاب بعد، وأنه نعمة احتياجاً ماساً لقانون الطوارئ. بينما رأى البعض في جلسة مناقشة إعادة إقرار القانون، بأنه قد تم تهنديبه. وعارض الإخوان تمديد قانون الطوارئ بشدة في هذا المجلس لما وقع عليهم من ضرر كبير بسببه

حلقة جديدة من بروفايل لوجوه نسائية مضيئة: الطيبية المناضلة ماجدة عدلي مديرة «مركز التديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب» في مصر. وفي «فكرة» سيطرة اسرائيل على الميديا و«احتلال العقل الاميريكي».

نهب أرواح العراقيين: حوول الواقع الصحي والطبي البائس الذي يسحق حياة العراقيين، وسائل الانتفاظ وأبواب الفساد. ومجلس التعاون الخليجي صار عمره 35 عاماً وصارت وظيفته الأساسية.. أمنية.

التعليم في سوريا، البطالة تنتظر الخريجين. وفي «بألف كلمة» شارع المتنبى في بغداد ما زال مزدهراً، يقبل فيه كل الناس على الكتب. وعلى الموقع: التعليم في ليبيا وكيف يقتل الخوف الروح.

2

وتضربهم البليغ من تفاصيله التي تتيح مصادرة الأموال. وكذلك اعترض ممثلو حزب الوفد والنائب الناصري حمدين صباحي. يحاول هذا الخطاب حول الطوارئ في عصر مبارك، بما يحمله من لغة وممارسات، أن يسعمر على حركة التاريخ في الحاضر، في لحظة يدعي الأمن من ناحية أنها مستقرة ولكنه يعنبرها من ناحية أخرى لحظة خطر داهم. والحقيقة أن هذه الحالة من الشيروفرنيا هي الوقود المؤسس لاستمرار حالة الاستثناء في مصر كحالة دائمة.

فالخبرة المصرية تقول بوضوح أن استمرار «السيد» ارتبط عضوياً باستمرار الطوارئ كحالة وقانون. أغلقت حالة الاستثناء أمال العودة للحياة الطبيعية، لأن الشيروفرنيا المؤسسة لها تفضل الفعل ونقيضه، والخطاب والخطاب المضاد، في نفس الحركة. فيمجرد رفع الطوارئ سننهار الأوضاع فوراً. وهذه الخاصة كانت السمة المركزية لممارسة الاستثناء في عصر مبارك تحديداً، وهو عهد الاستثناء الأطول من ناحية استمرارية تطبيق الحالة في تاريخ مصر الحديث. ولذلك لم يتوقف خطابه طيلة حكمه عن ذكر ثنائية الأمن والاستقرار. لغة الاستثناء في مصر تتسم بالنفوس المتأزيقية والتهديد من المستقبل بالماضي والخوف من انهيار لحظة الحاضر العشة. وهي لغة تقوم على نسق شديد الانغلاق والعنف، وتعيد إنتاج الترويج في خطابها، لغة منغلقة لأنها تمنع الفرد من



محمد عبلة - مصر

3

إمكانية التعاطي المتساوي مع الحالة والقدرة على التشبيك معها. تمنحه فقط حق الخضوع لها وفرداتها. بصيغة أخرى: إما الانصياع التام أو الإدراج في لوائح الخطر والتهديد.

ما بعد اللغة

لا يتوقف الأمر عند حدود اللغة وبعض أطيغيها. فالاستثناء في مصر نظام أو منظومة ذات تجليات مادية: نيابات ومحاكم، إجراءات وتشريعات وقوانين، ممارسات، تصورات ورؤى وإدراك وخطاب وعلقات تربط هذه الأبنية المختلفة ببعضها البعض، والأخطر أنه أصبح إيديولوجيا بمعنى أنه «تخيل للواقع».

أحد الأدوار المركزية للكمائن هي الفصل المادي والرمزي بين المناطق المختلفة، أو حصار بعض المناطق المنصفة كخطر، فالكمائن هي التجلي المادي للدولة البوليسية، وفي هذه المساحة تلتقي الدولة البوليسية مع حالة الاستثناء، فعموم السكان يجب أن يُستثنوا من الحقوق العامة، ولحفظ الأمن والاستقرار يجب إطلاق يد الأمن عليهم ومعاملتهم بشكل استثنائي. كما تقوم الدولة البوليسية بالتحجيز بين السكان الذين ينتظرون لحظة الانفلات للانقضاض على بعضهم البعض. وهنا تصبح الدولة البوليسية ضرورة حتمية ووجودها هو الضامن الرئيسي لبقاء السكان ماديًا. ولعل أبرز مثال على ذلك هو التعامل مع أقباط مصر. ففي هذه المساحة، يتمفصل الخطاب الأمني مع الواقع ويتضافر لإعادة إنتاج الهلع وإخضاع السكان لاستثناء والطوارئ. فيما القبول بعميمة الأمن أو التعرض للقتل والتهجير والإقصاء على أساس الهوية. وهنا تعود شيروفرنيا الاستثناء مرة أخرى للواقع، فالسيحيون في مصر يتعرضون بالفضل للاضطهاد والتهجير وأحياناً للقتل على الهوية، فلبا هم مفقودون لعنصر الأمان، ولكن الأمن يهدد بالخطر في حالة رفع هيئته على الواقع. الخيار هو بين قبول قمع وهيمنة أمن الدولة عليهم، أو رفع يد الأمن فيصحب عليهم تعديد وجودي. أما بخصوص الإسلاميين، فهناك انقسام مشابه: مأكينة الدولة في عصر مبارك، سواء الأمنية أو الإيديولوجية، كانت شبة متفرغة لشبيحة الإسلاميين، ومع ذلك فهو أكثر العهود التي شهدت صعودهم على المستوى الاجتماعي والسياسي والفكري.

ما سبق يمكن استخلاص الآتي: عصر مبارك شهد سيطرة واسعة لقطاعات جغرافية وإثنية تمثل حدود مصر الجغرافية كلها بلا استثناء؛ صعود العشوائيات والعمل على خلق فزاعة أمنية واجتماعية من سكانها، الإسلاميين كأزمة أمنية، شباب الطبقة الوسطى الدنيا (وإلحاقاً انضم إليهم شباب الطبقة الوسطى بشكل عام) كتهديد ناتج عن السياسات النيوليبرالية منذ 2000، القوى السياسية كعملاء وطلابور خاص.. من تبقى إذا من عموم السكان في مصر؟ القلة الحاكمة وحلفاؤهم الاجتماعيون، وحتى داخل القلة الحاكمة، كان الجيش مصدر تهديد دائم للحكم، ولذلك شهد عصر مبارك وجود مكتب لأمن الدولة داخل كل وحدة عسكرية.

لماذا استمر قانون الطوارئ واستمرت حالة الاستثناء كإيديولوجيا وقانون حكم؟ مصر دولة حديثة، متعثرة إلى أقصى مدى، ولكنها قائمة على مبدأ رئيسي وهو المشروعية النابعة من القانون. وعلى عكس كثير من دول المنطقة، فمصر شهدت تعقيداً وتحديداً قانونياً هائلين وبنية قضائية ثقيلة لا تقل عن كثير من الدول الكبرى، وتطور النخب القانونية والقضائية عبر ما يزيد على قرن من الزمن يجعل هناك صعوبة كبيرة لقبول حالة صافية من الدولة البوليسية، ولذلك كان لا بد من منظومة قانونية موازية، استثنائية لكنها قانونية. هي للتغطية على عوار الدولة البوليسية، سواء من الناحية القانونية أو على المستوى الإيديولوجي. ومع وجود كل هؤلاء الأعداء في مصر واحد، فكان احتياج الدولة (كما يشير جورجيو اغامبن) «لعملية تأسيس حرب أهلية قانونية من خلال تطبيق حالة الاستثناء، بما يتيح إمكانية التصفية الجسدية ليس فقط للخصوم السياسيين، بل لشرايح كاملة من المواطنين تعتبرهم السلطة غير قابلين للاندماج في النظام السياسي»

علي الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية. من مصر

هزيمة 1967

لتبرير التخلي عن طموح آخر، وحدوي عروبي، برهن هو الآخر حينما قورب مراراً، عن عيوب قائلته. وحدث ارتداد مشابه في سوريا والعراق، بقية أجزاء العمود الفقري لهذه المنطقة، وإن بفردات وصيغ خاصة بكل منهما.

مرت مذاك مياه كثيرة: لحظات إشراق، بمقاومات وإبداع وحيوية مبادرة وروح تمرد.. وإحباطات مريرة. مرّ احتلال بيروت من قبل إسرائيل في 1982 تخلصاً من منظمة التحرير الفلسطينية، مرت اتفاقية أوسلو، واحتلال العراق من قبل القوة العالمية العظمى وتدميره، وداعش وأخواتها.. وبعد «الفدائيين»، حصلت الانتفاضات في فلسطين نفسها والمقاومة في لبنان والوجة الثورية في 2011.. وها نحن أمام سلطات خاوية أقرب إلى التهريج منها إلى أي شيء آخر.. تتمترس خلف عنفها ودمويتها.

لعل كل النقد الذاتي الذي شاع بعد تلك الهزائم ليس كافياً، لعلنا ما زلنا لم نحفر عميقاً بعد في وعينا. لكن وعلى الرغم من كل شيء، ما زال حياً النبض في مجتمعاتنا، المفكرة والمقموعة والمذلة، وما زلنا نضارع ونقاوم!

نهلة الشها

هزيمة 1967

لحقتْ هزيمة حزيران/ يونيو 1967 للزلزلة بـ «النبكة» في 1948 التي «أضاعت» فلسطين بإرسانها الكيان الإسرائيلي دولياً ورسماً. وحتى هذه كانت تعبيراً عن اندحار سلطات عربية رجعية ومتواطئة مع الاستعمار، فإن 1967 ضربة قاصمة للقوى التي صعدت إلى الحكم باسم إدانة سالفاتها، وباسم التحرر السياسي والاجتماعي الذي يأتي على رأسه رفض إسرائيل ومقارعتها.

كانت الخيبة كبرى .وهي، بخلاف سابقتها، عنت هزيمة لقوى كان يفترض أنها «ثورية»، فجرى اكتشاف قصورها البنويوي العميق، وتأكد بالتجربة العملية أن الاستبداد، مهما قال ومهما كانت نواياه، لا يمكن أن يكون ثورياً لأنه مفض حكماً إلى فساد (الطالبية الشعبية بمحاكمة قادة الطيران المصري، «انتحار» عبد الحكيم عامر، واكتشاف فضائح لا حصر لها الخ..)، مات عبد الناصر كيداً، وحلّ السادات الذي سرعان ما اتجه إلى الانقلاب على كل شيء : «الانفتاح» على النهب الغربي بلا عوائق، تسفيه الطموحات بالتنمية الذاتية واعتبار الفقراء والمحرومين «حرامية» خاصة عندما ينتفضون، الذهاب إلى قلب القدس الجريحة وإبرام اتفاقية «كامب دافيد» مع إسرائيل، امتطاء نغمة «مصر أولاً»

سارة جمال

باحثة من اليمن

هزيمة حزيران /يونيو 1967

ماجدة عدلي

تعرض «مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب» في القاهرة للافتتاح مرتين هذا العام كجزء من الهجوم على منظمات المجتمع المدني بعد إحياء القضية الخاصة بالتعمير الاجنبي رقم 173 لسنة 2011. تجلّى ذلك بالاستعداد والتحفيز على أموال الحقوقيين والمنع من السفر.. وكان اسم مركز النديم ضمن المراكز الحقوقية الواردة في هذه القضية والتي قد تواجه تماثل مثل الترحيل غير المشروع والتخاير وغيرها.

تسترتت الهجمات خلف أن تراخيصه طبية، رغم أن تصاريح المركز سليمة، ووجهت للقائمين عليه تهمة امتلاك صفحة على فيسبوك توفّق أرقام وشهادات التعذيب، ما يجعل المركز يمارس فعليا نشاط حقوق الإنسان، وكان علاج ضحايا التعذيب والحديث عنهم جريمة، وفقا لماجدة عدلي مديرة المركز، وكأنه يجب علاجهم في غرف مغلقة، والنشر عنهم يستدعي غلق المنشأة وسحب التراخيص. سبق هذا الهجوم هجوم مماثل في 2004 لأن الدولة الذي تحجج بإدارة العلاج الحر أيضا وهاجم العيادة بوجود المرضى، وقام بالتفتيش وسرقة ملفات وتصويرها.

النديم هو واحد من أقدم المراكز الحقوقية في مصر، ويمتيز ليس فقط بتوثيق التعذيب ولكنه يقدم الدعم النفسي والطبي والقانوني إن لزم الأمر للضحايا. مديرتة الحالية، الطيبية ماجدة عدلي ناشطة سياسية لها تاريخ نضالي طويل.

من هي؟

ولدت ماجدة عدلي في القاهرة عام 1953، من أسرة ليس لها علاقة بالسياسة، «بس كانوا يرمونا في الشارع من إحنا صغيرين» على حد قولها، الأم كانت مدرسة لغة عربية، والاب كان موظفًا ورجلاً متحرراً، وعمل لوقت قصير مع حزب الوفد في شبابه، كانت لعدلي فرصة التنشئة في أجواء ربما تختلف قليلاً عن الآن، فهي عاصرت تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية عبر إدارة حكم مختلفة شكّلت شخصيتها، نشأت في عهد عبد الناصر فشركت في أنشطة مدرسية منذ الصغر، واعتادت السفر في مسكرات صيفية، كان المجتمع وقتها مختلفاً فرغم الحريات المقموعة في عهد عبد الناصر كان هناك تعليم جيد وإنجازات على مستوى الأديب والفن...

تصف ماجدة عدلي عصر عبد الناصر بأن «الناس كانت مصدقة»، وموضوع التعذيب الوحشي لليسار والإخوان لم يكن معلوماً للمواطنين، فهو في رأياها كان ذكياً وقادراً على موازنة القمع السياسي والاعتقالات بكسب الشعب في صفة، عبر إتاحة التعليم المجاني، والعلاج المجاني، والأنشطة الفنية والثقافية والرياضية في المدارس والجامعات والمصانع، والواصلات العامة الجيدة، وغيرها.. لذلك انضمت عدلي إلى تنظيم الشباب التابع للاتحاد الاشتراكي في الصف الأول الثانوي ونشطت به، لكن بعد هزيمة 1967، بدا واضحاً أن تحرير الأرض بدون إشراك الشعب في القرار السياسي لن ينجح، وبعدها كانت تظاهرات 1968 التي طالبت بحاسبة قادة الطيران المسؤولين عن النكسة، انكسرت عدلي في سن صغير وانكسر الجميع وانعزل بعض الكتاب والفنانين، واتضحت مشكلات الديمقراطية والقرار السياسي.

هزيمة 1967 وما تلا

قررت الشابة فك علاقتها بمنظمة الشباب، لأنها اعتقدت ان التنظيم الطليبي يتجسس على أعضائه، كان قرارها حليماً بترك منظمة الشباب عام 1971 والانضمام إلى حزب العمال الشيوعي لأنه كان الأقرب لها في الأفكار التي تخص تحرير الوطن والديموقراطية وتطبيق العدالة الاجتماعية. كان أقرب لها من الاشتراكية الناصرية التي اتضح لها لاحقاً أنها رأسمالية دولة، كانت الكسرة الثانية لها في بعد حرب 1973 وقبل اتفاقية كامب ديفيد، وهي كانت قد بدأت دراستها في كلية الطب في جامعة الأزهر، ونشاطها السياسي، وتطوعت في مستشفى الصدر العيني لخدمة الجبهة، وفي يوم خطاب السادات حين قال إنه سيعطي 6 كيلومتر هدية لثولدا ماير» رئيسة وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، كانت ماجدة في المستشفى ورأت المستيريا التي أصابت الجنود المصابين، رغم حروقمه الشديدة وأعضائهم البتورة لربيتهم في العودة للجبهة لاستكمال الحرب. في يوم 17 كانون الثاني/ يناير 1977، كان مقرراً عقد مؤتمر عن الأسرار والحريات الديمقراطية في جامعة الأزهر، وكانت ماجدة أحد منظميه، لكن المؤتمر لم يتم لأن انتفاضة الخبز، التي استمرت ليومين احتجاجاً على إلغاء الدعم ورفع الأسعار، سبقتهم، فنزل المؤتمرون إلى الشوارع للمشاركة. صدر ضد ماجدة عدلي أمر ضبط واحتضار في اليوم التالي، واعتقلت في 14 آذار/ مارس من قلب جامعة عين شمس أثناء حفل تأبين شهداء انتفاضة الخبز، وظلت في السجن أكثر من عام قبل خروجها في نيسان/ ابريل 1978، ثم اعتقلت مرة أخرى لمدة شهر، بعد شهر واحد من خروجها، وتخرجت في 1981 بعد تعطل دراسي لعامين، قبل حصولها على الامتياز ثم لاحقاً على ماجستير التخدير من جامعة عين شمس، رغم استمرار نشاطاتها السياسية والملاحقات الأمنية لها. في ذلك الوقت، كان هناك هامش وإن محدود من

سعد يكن - سوريا

الديموقراطية، منذ بداية حكم السادات وفق قولها، فالهجمة الكبيرة على الحريات العامة كانت في 1977 و1987، ولكن سبقها إنشاء المخابر الثلاثة (اليسار واليمين والوسط) وجراند تمثلم، وأحزاب سياسية وإن خاضعة لقانون للأحزاب مقيد للحركة، أما النقابات ففلتت تحت قبضة الدولة، في 1978، وبعد مجموعة من العمليات الإرهابية، كانت ماجدة عدلي في سجن القاطر في ذلك الوقت، ورأت التعذيب لأول مرة، وتحديداً للإسلاميات قبل تطبيقه على كل المعتقلين، تروي كيف أن السيدات جئن إلى السجن بعد تعرضهن للضرب والإعتداء الجنسي، وكثيرات منهن لم يكن لهن علاقة بالعمل السياسي أو الجهادي لكنهن كن زوجات إسلاميين، السيدات الإسلاميات حبس بعضهن حبساً انفرادياً، ومنمن من الزيارات وأنشطة السجن والتريض هن وأطفالهن. الولادة الأولى التي أجرتها كانت في السجن لأن الإدارة رفضت إحضار طبيب، فطلعت الجبل السري «بموس حلقة عشان أنقذها وأنقذ الطفل»...

التعذيب

أصبح التعذيب قضية تشغل بال ماجدة عدلي، وهي عُيّنَت كطبيبة تخدير في مستشفى حكومي في قليب، عملت به منذ 1983 وحتى بلوغها التقاعد. ومع استقرار مبارك في الحكم كان التعذيب قد استقر هو الآخر في أقسام الشرطة والسجون، فعلى حد قولها تحول كل مواطن لضحية محتملة للتعذيب. في العام 1993 ناقش معها زملاؤها عابدة سيف الدولة وسوزان فياض وعبد الله منصور فكرة تأسيس مركز يناهض التعذيب، وتحصّست كثيراً، ظلت الطيبية النسائية غالبية على المركز، ربما لأن الأمر فيه مخاطرة أو بالصادفة، فهم لا يشترطون طبيبات نساء، إلا في برامج العنف ضد النساء حسيماً تقول د. عدلي.

داعش كرة الصوف

الياقات البيض والأكف النظيفة والأقلام التي تحرك دون أن تكتب كلمة في الحوارات التلفزيونية، تتساءل عن العنف ورؤوسنا الطيارة في الهواء، لكنها تحت صوت صخرة العذاب وصليب المجزرة بدم بارد ويوجه بارد وبأسئلة باردة. وتحيك أحياناً وجه السلفي القاتل بأقلامها وأفكارها.

وتساهم دون أن تدري، وهي تسخف وتختصر شخصية المتطرف بلحية وجلباب أسود، بإدانة سوء الفهم، لأن التطرف الديني «متفق» وعميق. ما نراه في الشائعات والأخبار والتفريعات والمعارك هو الوجه الذي تستطيع الشائعات والأخبار والتفريعات والمعارك أن تفهمه، وما نستطيع أن نفهمه نحن.

هو الوجه التقليدي البسيط للإرهابي.

المتفق عليه نسبياً، أما الوجه الغاطس في عقلانية زائفة والمتخفي بلحية لا مرئية، فهذا هو الصورة الواقعية للإرهاب. لم يخرج من ثقب الماضي والأوراق الصفرة



لا يوجد هناك مركز يقدم هذه الخدمة سوى النديم منذ وقت تأسيسه وحتى الآن، ربما لحق النديم مراكز توثيق لكنها لا تقدم الخدمة الطبية، أثناء عملهم تعرفوا على أسباب عديدة واهية تعرض الشخص للتعذيب بدءاً من رفضه دفع أتاوة، أو لحاولته الدفاع عن خليلته من التحرش من قبل أمين شرطة، أو بسبب شكوى لفرّد أمن، أو فقط لفرض السيطرة على المنطقة لرئيس مباحث جديد، أو وفقاً لقانون الاشتهاء الذي يجيز القبض على أشخاص من الشارع للتحري عنهم... تأسس النديم تحت مسمى شركة وحصل على الترخيص الطبي لفتح العيادة.

في بداية عمل النديم اعتمد على التواصل مع الأطباء بشكل شخصي للوصول إلى ضحايا التعذيب، أو عبر متابعة الأخبار في الجرنل، أو عبر النشطاء، أو عبر أشخاص تلقوا الدعم في النديم يخبرون آخرين، وحين زادت الصحف وخاصة المستقلة، أصبح لديهم الفرصة للنشر عن الضحايا وطلب رد الاعتبار لهم. وحين كانوا يطالبون النقاضي، تعاون المركز مع المراكز القانونية قبل إنشائه لاحقاً لوحدة قانونية.

تردد على المركز منذ العام 2002 حوالي 7 آلاف ضحية تعذيب، وحوالي 900 ضحية للعنف الجنسي والأسري في برنامج العنف ضد النساء، وكانت النسبة الأعلى ضمن المترددين لضحايا التعذيب في أقسام الشرطة، يليها أمن الدولة، ثم السجون. ومن ضمن ضحايا التعذيب لاجئون، خاصة سودانيين، ينسبة تقرب من 50 في المئة من إجمالي المترددين على المركز، بينما شهد العامين الماضيين أكبر نسبة تعذيب على مدار سنوات عمل المركز، يغطي النديم أغلب المحافظات قدر الاستطلاع. وخلال الثورة قدم المركز دعماً طبياً في المستشفيات الميدانية، واستضاف مصابي الثورة في مقره، وراقب أطباؤه تشريح الجثامين في أحداث الثورة المختلفة مثل ماسبيرو ومحمد محمود وغيرها، وقدم

لو اعتقلنا.. نعالج الناس في السجن!

يقدم المركز فحوصات طبية وعلاجا سجاناً، ويدخل المرضى مستشفيات إذا احتاجوا لعلاج طبي أو نفسي مطول. والأمر يحتاج لمبالغ ضخمة، لذا يلجأ المركز وفق عدلي للمنظمات الدولية: من يوافق على دعم برامجهم بشروطهم يقبلون تمويله، ولكنهم لا يحصلون على تمويل من دول أو من منظمات أميركية أو منظمات تدعم مستوطنات إسرائيلية. وقد استمرت أجتندتهم الخاصة بدعم ضحايا العنف والتعذيب ثابتة لم تتغير. بسبب التصديق الحكومي اضطر المركز إلى غلق الوحدة القانونية، بينما نتيجة المادة 78 لقانون العقوبات التي تعاقب الممول والمتلقي فهناك الكثير من المنظمات المناحة توقفت عن تمويل العديد من المنظمات المصرية ومن بينها النديم. أما العيادة فظلّت مفتوحة بعد الهجمات الأخيرة. تقول د. عدلي: «سنظل نعمل طالما نحن خارج القضبان. ولو دخلنا السجن هنعالج الحالات التي التي هنكون تحت أيدينا في السجن!».

هدير المهدي

صحافية وباحثة من مصر

السفير العربي

290 مليون دولار قيمة انخفاض عائدات قناة السويس عام 2015 مقارنة بـ2014، حسب تقارير من «هيئة

قناة السويس» نفسها.. نفاها السيسي بعد انتشارها في وسائل إعلام محلية وعالمية باعتبارها إشاعات، مصرراً أن العائدات «زادت».

فكرة

عن سيطرة إسرائيل على الميديا

«احتلال العقل الأميركي»

«ألم تسمع؟ إنها حرب الكلمات..»

قال الرجل حامل البوستر..

«اسمع يا بني»، قال الرجل حامل المدّس،

«ما زال لك هنا مكان..»

من أغنية «نحن وهم» لفريق بينك فلويد،

كتابة روجر ووترز

«إن لم تتبع الخط المرسوم مسبقاً في الإعلام في ما يتعلق بالأخبار التي تخص إسرائيل، فسوف تخسر وظيفتك. ليس أمراً مدهشاً إذا أنّ الجميع يخبر الكذبة نفسها، فمعظم الناس يمكن شراؤهم بالمال، وهذا أمر حزين». يظهر روجر ووترز، أحد مؤسسي فرقة بينك فلويد الإنكليزية الشهيرة، وأضعا كوفية حول عنقه، متحدثاً بكثير من القناعة والحماس عن عمله في حملات مقاطعة إسرائيل من جهة، وعن مشاركته كراو في فيلم من إخراج سات جالي (مدير مؤسسة التثقيف الإعلامي) بعنوان «احتلال العقل الأميركي: حرب العلاقات العامة الإسرائيلية في الولايات المتحدة». بمقابلة مع روجرز جالي على القناة المستقلة «ذا ريل نيوز»، يسرد الاثنان فكرة الفيلم وأهمية الإضاءة على مقاربة الموضوع الإسرائيلي - الفلسطيني في الإعلام الأميركي.

«الناس متخوفون من طرح أسئلة بسيطة وأساسية. عندما تحاول أنسنة الفلسطيني بأي طريقة، يتم قطع الطريق عليك فوراً»، يقول المخرج جالي، شارحاً كيف أنّ الصحافيين ذوي الرأي المغاير في الولايات المتحدة يتم إقصاؤهم من الندوات والاجتماعات ونبذهم من المجتمع الإعلامي. يعطي جالي مثالا على ذلك الصحافي الأميركي - المصري أيمن محي الدين الذي أجبر على ترك وظيفته كمراسل لشبكة NBC في غزة إبان العدوان الأخير، بعد أن كتب تغريدة يذكر فيها أنه كان يلعب كرة القدم مع أطفال بكر الأربعة قبل دقائق من استشهادهم بغارة إسرائيلية على الشاطئ. يستنتج جالي: «يبدو أنّ الإعلام الأميركي قد هجر مهنة الصحافة عندما يتعلق الأمر بفلسطين!».

أمّا ووترز فهو صاحب موقف متقدّم مقارنة بزملائه الموسيقيين الذين يشعرون برعب من قول أي كلمة تُدين إسرائيل. لكنه رغم ذلك متفائل بزمن صار فيه الناس أكثر جرأة على انتقاد إسرائيل والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتسمية الأمور بمسمياتها: عدوان، فصل عنصري، ويكرز «اسمه احتلال، احتلال، احتلال!». ووترز مقال عن الفنان الناصع الذي لا تبقى كلمات أغانيه الراضية للحرب والعنصرية مجردة من ترجماتها على الأرض، فيتحوّل إلى ناشط حقيقي، يرسل الرسائل مطالباً زملاءه الفنانين بالاستماع لما تطرحه حركة BDS، والتفكير مرتين قبل الترويج لإسرائيل أو إقامة الحفلات فيها. يفسر ووترز تفاؤله من تجربته الشخصية مع إعلاميين كانوا أنفسمهم يسألونه: «لماذا أنت معاد للسامية؟» كأنها مسألة محسومة أنه بالفعل كذلك، ليلمس تغيرات في صيغة السؤال فيصير: «لماذا تشعر حين يتهمك البعض بمعاداة السامية؟». تغيير صغير كهذا يعني تغيراً في مقاربة جزء من الصحافيين للموضوع، وهو مهما كان بسيطاً، مدعاة للتفاؤل.

عن هذا الأمل الصغير يتكلم الفيلم، حيث دور وسائل التواصل الاجتماعي في فضح الممارسات الإسرائيلية اللاأخلاقية أكثر فعالية من دور وسائل الإعلام السائدة («المابنستريم»). وحيث هناك تفاؤل بأعمال صنّاع السينما الوثائقية الشبان (يعطي مثال فيلم «خمس كاميرات مكسورة»)، تضاف إليها الجهود العظيمة التي تقوم بها حركة المقاطعة BDS حول العالم وفي الجامعات، وصولاً إلى تبني حركة Black Lives Matter لحق الشعب الفلسطيني بالحياة تحت عنوان «من فرغسون إلى فلسطين» وتشبيه الإعتداء الإسرائيلي بالعنصرية الممارّسة ضد الأميركيين ذوي الأصول الأفريقية.. أمور ساهمت في تحويل نتائج الاستبيانات ليظهر في أحدثها أنّ الأميركيين من فئات عمرية شابة باتوا اليوم يميلون بمعظمهم للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

يصف روجرز هذا بأنه «فسحة من الضوء» باتجاه رفع الخداع عن الجمهور: «أتطلع لهذا الزمن الذي أؤمن أنه أت قريباً».

صباح جلول



والعنفات الطويلة، هو نفسه حفارة ثقوب.

الجدل النقدي الذي يعرف كيف يلعب لعبة «الغبضة» بمهارة، ويعرف متى بغض النظر ومتى يفتحه، هو الظهير الثقافي للإرهاب فينا. هؤلاء بأعينهم داعشياً يدبج داراً للأيتام لاتهموا أعيانهم بأنها فوتوشوب.

يتحركون وفق المنطق الطائفي، الطائفية لديهم ليست وجهة نظر، بل منظومة تفكير كاملة ومجهزة بكل ما يحتاجه خبير متفجرات لفظية.

يفضلهم انتقلنا من الفهم الشعبي البسيط للطائفية، إلى مفاهيم جديدة تتسلل اليوم إلى الشارع، ويفضلهم لم تعد عبارات مثل «إخوان سنة وشيعة»، تطرب الناس المتعبين من ويلات الاحتراب الأهلي، بفضلهم توصل الناس إلى أن الحلول الشعرية ليست إلا أسبرين منتهي الصلاحية.

شكراً للإرهاب النققف!



نص ورسم مرتضى كزار

نهب أرواح العراقيين

خدمات الرعاية الصحية في منطقتهم سيئة جداً. وهذا السوء ليس ناتجاً عن شكوى ترفيية، إذ كشفت لجنة الصحة في البرلمان العراقي العام الفائت، وقوع أكثر من 3 آلاف حالة خطأ طبي خلال العقد الماضي، الكثير منها أدى إلى الموت.

الهرب إلى الخارج

وعلى الرغم من امتلاك القطاع الحكومي العراقي اليوم نحو 2198 مؤسسة صحية، بين مستشفيات متخصصة وأخرى عامة تستقبل المرضى على مدار الساعة، إلا أن «خدماتها متواضعة» وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء. ويؤكد هذا الواقع الطب السئ الفصص التي يبرع العراقيون في سردها والتي تتعلق بالمطب والمستشفيات الحكومية، فلا تكاد حياة عراقي تخلو من حدث مروع حصل معه في هذه المراكز الصحية

الحكوميّة، بدءاً من خطأ التشخيص مروراً بعدم توفر الأجهزة الطبية، وليس انتهاء بالوصول إلى داء جديد يضاف إلى العلة القديمة بسبب الإهمال، أو نقص الأدوية، أو التلوّث في غرف العمليات وإصلاّت النقاهاة. وتحوّل الموت داخل دور الطباية هذه جميعها إلى أمرٍ عاديّ. علماً أن أغلب مراجعي هذه المستشفيات هم من الفئات الفقيرة في المجتمع، وهي فئات تتشكّل نحو نصف المجتمع العراقي البالغ عددها نحو 36 مليون نسمة. وقد تسبب هذا الواقع المتدنّي بانسحاب خدمات الصحة من المجال العام، لتصبح سوقاً رابحة مع الثمالي المحوظ في العقد الأخير لمكاتب وساطة متخصصة في تدبير العلاج في الخارج، وبشكل خاص في الهند وإيران وتركيا، وفي الحالات المستعصية دول أوروبا. يقصد هذه المكاتب اليسورون أو غيرهم من قليلي الحيلة الذين يضطرون لبيع

ممتلكاتهم لعلاج أمراضهم في الخارج، وذلك لتسديد التكلفة العالية التي تطليها هذه المكاتب مقابل خدماتها العديدة: بدءاً بإرسال الفحوصات أو الحالات إلى مستشفيات في الخارج، مروراً بعقد صفقة تكلفة العلاج بين المستشفى والريض، ووصولاً إلى التكفل بتأمين السكن وحجز التذاكر وإيجاد مترجم. هناك منظومة كاملة بنيت للعلاج في تلك الدول بسبب خراب منظومة الصحة في العراق، على الرغم من أن العراق يحوي نحو 68 مستشفى خاصاً، إلا أن هذه اضطرت أسوة بتلك الحكومية إلى تحويل اختصاصها إلى الأمراض والعمليات الجراحية البسيطة المتعلقة بالولادة أو الكسور وما شابه.

إنفاق بلا نتائج

ولا يمكن عزو واقع الصحة المتقهقر هذا إلى شحّ الإنفاق، إذ على الرغم من

أن الحكومات المتعاقبة على العراق منذ احتلاله في نيسان / أبريل عام 2003 تتفق جلّ الموازنات السنوية على الأمن (كما فعلت الحكومات السابقة لاحتلال)، إلا أن الصحيح أيضاً أن الإنفاق على الصحة لم يكن قليلاً، إذ يخصص العراق نحو 121.2 دولاراً للمستشفى والريض، ووصولاً إلى التكفل بتأمين السكن وحجز التذاكر وإيجاد مترجم. هناك منظومة كاملة بنيت للعلاج في تلك الدول بسبب خراب منظومة الصحة في العراق، على الرغم من أن العراق يحوي نحو 68 مستشفى خاصاً، إلا أن هذه اضطرت أسوة بتلك الحكومية إلى تحويل اختصاصها إلى الأمراض والعمليات الجراحية البسيطة المتعلقة بالولادة أو الكسور وما شابه.

إذاً فلما يبقى الواقع الصحي بهذا السوءّ والإيجابية على غالبية الأسئلة: العراق تسلك طريقاً واحدة: النهب والفساد. وثمة من يسأل: لكن الأمر هنا يتعلق بأرواح الناس! والإجابة أيضاً أن الأمن هو لب حياة الناس، وهو يعنى فساداً هائلاً أيضاً.

وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن

وزارة الصحة تعدّ أكثر الوزارات تحسّساً من الإعلام، هي تمنع دخول الصحفيين إلى مؤسساتها إلا بإذن خطي، وتطلب مقدماً خطة تصوير محددة من الإعلاميين، كما أنها، حتّى وقت قريب، كانت تمنع إدخال العوائف المحولة التي تحمل الكاميرات داخل المستشفيات خشية من القيام بالتصوير. الوثيقة ترعيها تماماً، الأربال تنتشر حتّى داخل غرف العمليات، وبعض المرضى يظلّ يتنوح أثناء لساعات دون أن يسأله أحد عن حاجته، والرشا علامة مميّزة في كل المؤسسات الحكومية، بل يرجح بأن تكون المراكز الصحيّة أكثرها ابتزازاً وقبولاً للرشاوى وهي التي تعرف أن الإنسان رهين صحة جسده، عليه وإذا كانت وزارة الصحة (التي تتنافس عليها الكتل السياسية وكأنتها وزارة سيادية كونها مريحة) تعقد صفقات فاسدة كبيرة، فإن غرض

وزارة الصحة تعدّ أكثر الوزارات تحسّساً من الإعلام، هي تمنع دخول الصحفيين إلى مؤسساتها إلا بإذن خطي، وتطلب مقدماً خطة تصوير محددة من الإعلاميين، كما أنها، حتّى وقت قريب، كانت تمنع إدخال العوائف المحولة التي تحمل الكاميرات داخل المستشفيات خشية من القيام بالتصوير. الوثيقة ترعيها تماماً، الأربال تنتشر حتّى داخل غرف العمليات، وبعض المرضى يظلّ يتنوح أثناء لساعات دون أن يسأله أحد عن حاجته، والرشا علامة مميّزة في كل المؤسسات الحكومية، بل يرجح بأن تكون المراكز الصحيّة أكثرها ابتزازاً وقبولاً للرشاوى وهي التي تعرف أن الإنسان رهين صحة جسده، عليه وإذا كانت وزارة الصحة (التي تتنافس عليها الكتل السياسية وكأنتها وزارة سيادية كونها مريحة) تعقد صفقات فاسدة كبيرة، فإن غرض

وإذا ما كان هذا يتعلّق بالبناء، فإن شراء الأجهزة الطبيّة، التي ينتظر العراقيون بالدور لفترات تمتد مرآت لأشهر لإجراء الفحوصات الطبية عليها، قد تبدو نكستها أكبر. إذ تعاقبت «شركة كيمياديا» التابعة لوزارة الصحة على استيراد أجهزة الطب النووي والرنين المغناطيسي والفراس الحلزوني عام 2014، وبمدة تجهيز 12 شهراً، بمبلغ يقدر بنحو 42مليون دولار. إلا أنه بعد مرور الوقت تبين أن ليس هناك مبانٍ لاستقبال هذه الأجهزة!

في الواقع، فإن صفقات الفساد هذه لا تمثّل إلا عينة بسيطة عن واقع القطاع الصحي في البلاد، الذي يترك العراقيين، والفقراء منهم على وجه التحديد، يموتون بسبب انتظار الأدوار الطويلة على فحوصات أمراض السرطانات والكلى والأورام، وكثيراً منها أصابهم جراء الحروب المتواترة، فيما تتسرّب أموالهم إلى شركات وهمية كما أثبتت الشركة الدولية المدققة للحسابات. ليس كافياً أن العراقي يستفيق ليجد موته جاهزاً في طرقات بلده المتخّم بالعنف، فتكتمل مأساته بحكومات وجدت في آلامه ونعب عمره استثماراً لمرامكة الأموال النهوية عبر عقد الصفقات الفاسدة. خاسر هو في أية حال. فحتّى المجانية التي ورثها من قانون الصحة، وهي كل ما تبقى له بعدما انعدمت الخدمات الصحية، قررت الحكومة العراقيّة سلبها منه مع مطلع العام الجاري بإلغاء مجانية النظام الصحي!

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

حي في بغداد (تصوير «الركابي»)

لم يطل الوقت قبل أن يكتشف إنه في حاجة لمراجعة طموحه ليكتفي بحملة عسكرية لا قيمة إستراتيجية لها بدون مباركة الولايات المتحدة الأميركية، ولهذا لا أهمية هنا لحملة الترويج التي يشارك فيها محللون اعلاميون وأكاديميون حول «مبدأ سلمان» أو «الصحوة العربية»، أو «اللطفة الخليجية»، فهذه وغيرها تروّج مقولة إن بلدان الخليج، وفي مقدمها السعودية، أضحت مؤهلة وقادرة وعازمة في الوقت نفسه على «خلجنة» المنطقة العربية، أي إعادة تشكيلها سياسياً واقتصادياً وثقافياً. بل يبالغ بعض أصحابها بالإدعاء أنها أصبحت قادرة على مد نفوذها إلى مناطق أخرى في العالم.. هي مجرد شعارات وإن كانت مليئة بالحماس.

بعد 35 سنة، فالتحديات الأمنية الإقليمية والداخلية التي تواجه دول مجلس التعاون لا تختلف جوهرياً عما كانت عليه عند إعلان تشكيل المجلس، بل تكاثرت تلك التحديات وازداد بعضها إلحاحاً. وما زال موروث الخلافات التاريخية فاعلاً في استئارة الخلافات المفاجئة، من قبيل ما حدث مؤخراً بين الكويت والسعودية حول المناطق النفطية بينهما، أو من قبيل اتهام دولة بإغراء مواطني دولة أخرى وتجنيسهم، كما حدث بين قطر والبحرين، أو الاكتشاف التكرر لشركات التجسس، كما يحدث بين الإمارات وعمان.

لم يعد التحدي الداخلي الخطير الذي تواجهه دول المجلس هو الناجم عن تصدير الثورة الإيرانية، بل عن صعود الحركات المتطرفة التي حظيت في السابق برعاية الأنظمة الخليجية إذ استخدمتها أداة لتطويق دول ومجتمعات أخرى. وبسبب توسع نشاط هذه الحركات المتطرفة، لم يعد مأموناً كما في السابق تجنيد أبناء البادية في الجيش وقوى الأمن لقمع حراك الحضر، أو أبناء قبائل سنية لقمع الحراك في قرى شيعية، بل لم يعد مأموناً تماماً تجنيد مرتزقة من بلدان عربية وإسلامية قريبة، مما فرض الاستنجد بشركات توريد المرتزقة من أفريقيا وأميركا الوسطى والجنوبية. ووفق ذلك، أسهم انخفاض العوائد النفطية في إضعاف قدرة حكام الخليج على استخدام تلك العوائد لشراء ولاء النخب التقليدية وضمان الاستقرار الداخلي.

عبد الهادي خلف

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة لوند - السويد، من البحرين

300

مدرسة من مدارس الأونروا للاجئين الفلسطينيين تعرضت لهجوم ألحق بها أضراراً أو توقفت عن العمل كلياً، بحسب تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الضرر الأكبر وقع على مدارس الأونروا في سوريا، حيث لم يعد نصفها تقريباً صالحاً للعمل.

باتت غمامة الموت المجاني والأمراض السياسية التي تحيط بالعراق تعتم على تلك التي يعاني منها العراقيون في مستهل حياتهم اليومية، وهم الذين يسلكون في سبيل الشفاء منها طرقاً محفوفة بالألم. وقد طالت الأمراض السياسية حتى المستشفيات في العراق وغالبيتها قد تحولت إلى مسالخ، «فقط الفقير أو اليائس، وحده من يسمح للمشارط أن تمر بجسده في العراق»، وفق قول شخص من سكان بغداد. تتنافس في المشافي الإخطاء الطبية، فيما أكل الدهر وشرب على أجهزة غرف عملياتها، ولم تسلم من كساد القطاع الصحي حتى لقاحات الأطفال والأدوية التي شحّ أكثرها أهمية.

تاريخ ملازم للسياسة

تلازم تاريخ الطباية العراقي مع تاريخه السياسي إلى حد بعيد، وهو الذي يضرب بحذوره حتى حكم حمورابي، 4 آلاف عام قبل الميلاد. ويعود تأسيس العراق لأول وزارة صحة إلى العام 1952، فيما تزامن إصدار قانون الصحة العامّة العام 1958، مع إعلان الحكم الجمهوري الذي تميّز بكفالة العلاج المجاني والوقاية من الأمراض لكافة العراقيين. كما عمل على فتح المراكز الصحية وتشجيع القطاع الخاص في افتتاح المستشفيات، على أن يتم الإشراف عليها من قبل وزارة الصحة، وارتقى النظام الصحي العراقي، رغم تبدل السلطة المتوالي، ليضع العراق في أواسط الثمانينات كواحد من أكثر دول المنطقة تقدماً في مجال الطب، محافظاً على مجانيته تماماً التي انسحبت على توفير نحو ألفي نوع أدوية للأمراض الزمنة.

إلا أن الحصار الاقتصادي الدولي إبان عقد التسعينيات قد دفع بالنظام الصحي إلى درجة مرعبة من التدهور، حيث مات آلاف العراقيين على أسرة المستشفيات بسبب نقص الأدوية وعطل الأجهزة الطبيّة وغياب الطاقة الكهربائيّة، كما انسحب هذا الانحدار على الكوادر الطبيّة، ولاسيما الأطباء، إذ تناقص عددهم بشكل هائل بسبب التهديدات التي لاحقتهم من قبل سلطة البعث، ومن ثم بسبب الليبشتيات التي هجرت الكثير منهم، وبعدها النزاعات العشائرية التي حولتهم إلى هدف في حال تعرّض مريض إلى الموت، إن كان بخطأ طبي أو من دونه. ما حدا بأن يكون لدى العراق اليوم 7.8 طبيب لكل 10,000 شخص، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، وهو معدل أقل مرتين إن لم يكن ثلاث أو أربع مرات، من جيرانه الأردن ولبنان وسوريا. ويظهر مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011، علاقة واستمر طيلة السنوات الماضية شأنًا خاصاً بالعوائل الحاكمة وحدها، في 96.4 من المئة من العراقيين ليس لديها تأمين صحي على الإطلاق، كما أنّ 40 في المئة من السكان يعدون

35 عاماً على تشكيل مجلس التعاون الخليجي!

في 25 أيار/ مايو الماضي مرّت الذكرى الخامسة والثلاثون لتأسيس مجلس التعاون الخليجي. احتفى الإعلام الرسمي، وإن في أطر ضيقة، بنشر مقالات وبثّ برامج أشادت بما «حققه العمل الخليجي المشترك من إنجازات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية». وبالمقابل، لم تثر المسببة اهتمام مواطني بلدان المجلس، فهو تأسس بإقرار سياسي اتخذه الحكام دون مشاركة عامة بأي شكل من الأشكال، واستمر طيلة السنوات الماضية شأنًا خاصاً بالعوائل الحاكمة وحدها، فيه تعدّد اتفاقاتها وتحوّل خلافاتها وتناقش أمورها المشتركة.

وكما لم يتأسس مجلس التعاون بإرادة شعبية فهو لم يتحول طيلة الخمس وثلاثين سنة الماضية إلى مشروع شعبي ليس متاحاً حتى الآن للمواطنين مناقشة أموره أو التنسيق عبر الحدود لمواجهة قضاياهم المشتركة، الاقتصادية والسياسية أو حتى البيئية. وفي أحيان كثيرة، تتحول محاولات التنسيق الشعبية بدون رضا الحكام إلى مغامرات محفوفة بالأخطار قد تؤدي إلى السجن، ناهيك عن شبهات خدمة أطراف خارجية. والحال كذلك، لا ينظر المواطن العادي إلى «إنجازات المجلس»، كما أشار الباحث البحريني غسان الشهابي، إلا في أمور بسيطة مثل التنقل بين الدول الأعضاء فيه بالبطاقات الشخصية بدلاً من جوازات السفر.

إيران: سقوط الشاه وما تلا

تم الإعلان عن تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» خلال اجتماع حكام دول الخليج العربي الست في ابو ظبي في 25 - 26 أيار/ مايو 1981. لم يشارك المواطنون ولا النخب السياسية في المشاورات والجهود التمهيدية للإعلان. ولم يعتم الحكام باعتراضات وتحفظات طرحها وقتها عددٌ من القوى السياسية. حدد البيان التأسيسي جملة أهداف للمجلس، وألها «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها». وكان لافتاً بشكل خاص أن البيان تحاشي الإشارة إلى «البعد الأمني» في هيئات مجلس التعاون وأهدافه. إلا أن ذلك التحاشي لم يتكرر في بيانات القمم الخليجية التالية التي شكل الموضوع الأمني/ العسكري بؤرة اهتمام أغلبها.

كان بيان التأسيس محاولة لتسوية التباين بين توجهين رئيسيين تجاذبت حولهما الدول الست: ما هي أنجع أساليب التعاطي مع

التداعيات الإستراتيجية لثلاثة أحداث تاريخية شهدتها المنطقة في السنوات القليلة السابقة. أول تلك الأحداث هو الثورة الإيرانية التي أطاحت الشاه، وثانها الغزو السوفياتي لأفغانستان، وثالثها اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. لكل من هذه الأحداث انعكاساتها المباشرة على الوضع الإقليمي ككل وعلى الوضع الداخلي، بشكل متفاوت في كل دولة من الدول الخليجية الست، سيتناول النص خصوصاً أول تلك الأحداث لأهميتها.

لم يتوقع أحد بين حكام الخليج أن يسقط نظام الشاه الإيراني بكل ما لديه من قدرات أمنية وعسكرية وبكل ما يتمتع به من دعم غربي سياسياً وعسكرياً. فتلك الدورات وذلك الدعم أهلا الشاه لأن يتولى طيلة سنوات قبل سقوطه مهمات «شرطي الخليج» ضمن ما كان يعرف بالتطبيق الخليجي لـ «مبدأ نيكسون»، ولقد شملت تلك المهمات إرسال قواته العسكرية، وبرضا حكام الخليج العرب، لقمع الثورة المسلحة في منطقة ظفار العُمانيّة.

كان سقوط الشاه شديد الوقع على حكام الخليج، وخاصة حين تبين لهم أن سقوطه لم يغيّر التوجه الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الخليج باعتبارها مجالاً حيويًا إيرانيًا. بل اكتسب هذا التوجه زخمًا جديدًا أمته به شعارات الثورة الإيرانية وطموحات مراكز القوى المتصارعة فيها، وخاصة تلك التي جاهرت برغبتها في تصدير النموذج الإيراني إلى بقية بلدان المنطقة.

أسهم اختلاف الظروف الداخلية في البلدان الخليجية الستة في بروز توجهين أساسيين لمعالجة تداعيات الوضع الناشئ، ركزّ التوجه الأول على تفعيل التعاون الأمني العسكري عبر اتفاقيات ثنائية وجماعية وتشكيل منظومة موحدة تتولى تنسيق سياسات التسلح وتوحيد مصادر استيراد السلاح والمعدات تمهيداً لماهدة دفاع مشترك تضمن «حق الدول الأعضاء في تقديم المساعدة العسكرية اللازمة لضمان أمن وسيادة الدول الأخرى في المجلس وحماية استقرارها الداخلي»؛ بينما ركزّ التوجه الثاني على الدور السياسي الاقتصادي للمجلس بتفعيل التنسيق والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية والنفطية، جاء النظام الأساسي للمجلس كتسوية صياغية بين التوجهين. إلا أن تلك الصياغة التوفيقية ساهمت - ضمن عوامل أخرى - في إشغال محاولات تحويل مجلس التعاون إلى منظمة إقليمية ذات مصداقية. ومن بين تلك العوامل موروث الخلافات التاريخية بين

^[1] لم يشارك المواطنون ولا النخب السياسية في المشاورات والجهود التمهيدية للإعلان

^[2] ولم يعتم الحكام باعتراضات وتحفظات طرحها وقتها عددٌ من القوى السياسية

^[3] وكان لافتاً بشكل خاص أن البيان تحاشي الإشارة إلى «البعد الأمني» في هيئات مجلس التعاون وأهدافه

^[4] إلا أن ذلك التحاشي لم يتكرر في بيانات القمم الخليجية التالية التي شكل الموضوع الأمني/ العسكري بؤرة اهتمام أغلبها

^[5] كان بيان التأسيس محاولة لتسوية التباين بين توجهين رئيسيين تجاذبت حولهما الدول الست: ما هي أنجع أساليب التعاطي مع

سباق بلا خط نهاية

التعليم وإضماراته

وقف الأهالي على الرصيف القابل للإعدادية التي تحولت إلى مركز امتحانات للشهادة الثانوية «الكالوريا» بعد 12 سنة دراسية متواصلة. جمع المركز طالبات أربع ثانويات، إحداها تقع في حي التخم الحربية. احتضنت الأمهات بناتهن. وزودنهن بطاقت منوية مشفوعة بالأدوية، وطالبتهن التجميل بالصبر في قاعة الامتحان، ومغادرة التوتر والإضطراب قبل البدء بكتابة الإجابات، وتمنين في تمنيات مختلفة، وهن يتابعن يدخلن من البوابة الرئيسية، إبعاد شر القذائف عن المكان. ويقين واقفات في أمكنتهن تحت الشمس، ينتظرن خروجهن الظافر.

توخى التعليم انتزاع كينونة الاستقلال. وبقي رغم أماله المضمر، تابعاً لأنساق أخرى تنتمي للمجتمع والدولة والسلطة التي تحكمهما. وما أنفك يعرض في الأسواق المدرسية، التي أمحت كل الفئات المنبثقة من متن الطبقات الشعبية التي أرادت لابنائها الانتقال من البيع العاري لبقوة العمل إلى بيعها بوسائل تكتسي بثوب الإجازات الجامعية العليا والمتوسطة، وعملت للحصول بالكفاح الدراسي الدؤوب على ما يتحقق به، من توفير فرص للعمل ودخل للعيش وحالة من الرفاه والاستقرار.. بعد استقوائها بالتعليم المتوسط والعالي لردم الفجوة العنصرية بين الأبناء المنهكين بضمور عضلاتهم والأبناء الصاعدين بشفاقة التعليم. لكن العروض باتت تتطلب دفع أثمان عالية من الجهد والمال، ما يفوق الوعود المخادعة التي يحققها.

يقوم المعلمون ما يخالونه اعوجاجاً تربوياً ولفظياً، بالعصي والكلام الحاد، وينقل بعضهم الطلاب إلى غياهب التهديد والابتزاز، كما يستغلن خارج المدرسة بعضي أخرى وكلام آخر لتعود الأمور إلى سابق اعوجاجها، ومن تبقى منهم، من الذين احتفظوا بدور متخيل للمعلم في إهاب

الثقاف التنويري، أمسوا يجدون أنفسهم في شروط جديدة يمكن اعتبارها غير تنويرية، بل مناهضة كلياً للتنوير. ارتبطت «ديمقراطية التعليم» بالأنظمة الجمهورية، وديمقراطية التعليم كناية عن توفير التعليم الإلزامي وبعض من لوازمه للمرحلة الابتدائية التي تستغرق 6 سنوات تعليمية، قبل رفعها لتشمل المرحلة الإعدادية (3 سنوات). ولكي تنتقل «ديمقراطية التعليم» من شعار إلى واقع تطبيقي، استولى الإنقلابيون في سنتين تقريبا على مئات القصور والبيوت الفاخرة، فضلاً عن تأميم شمل عشرات المدارس الأوروبية، جرى تحويلها إلى مدارس ابتدائية - اعدادية - ثانوية، واستقدم الآلاف من حملة الشهادات الجامعية، وعمل على إدراجهم في وظائف مؤقتة أو دائمة في وزارة التربية والتعليم. يحتاج الوصول إلى التعليم الجامعي 12 سنة دراسية متواصلة، باستثناء المؤسسات الرعائية - حضانية، رياض الأطفال - قبل وصولهم إلى سن قبولهم في المدرسة الابتدائية.

ينتقل الكثير من الطلبة بعد إتمامهم المرحلة الإعدادية، وفق ثبث الدرجات التي حصلوا عليها، إلى التعليم الفني والمهني... إلخ ويكمل الآخرون مسيرتهم في التعليم العام.. وتتوج بحصولهم على شهادة التعليم الثانوي المنقسمة إلى فرعين علمي وأدبي، يختار الطالب أحدهما، الذي لم يعد كافياً النجاح فيه فحسب، إذ يتوجب الحصول على معدلات معينة للقبول في الفروع الجامعية، ومعدلات تقارب التامة لدخول الكليات التي تعتبر عليا، كالطب البشري وطب الأسنان والصيدلة.. مسيرة شاقة ومكلفة مالياً ونفسياً، كأنها تؤكد لتصريح قديم لوزيرة التعليم العالي، ساجعل الدخول للجامعة حلماً للطلبة... الذي

تصادف مع توقيع حزمة من التراخيص لإطلاق عدد من الجامعات الخاصة، مما دل إلى أن المؤسسات التعليمية شبيهة المجانية، باتت عينا على ميزانية الاقتصاد الحكومي. ترافق ذلك مع إطلاق «التعليم الجامعي الموازي»، يدخله الطالب الذي لم يتمكن من الحصول على العلامات الكافية، وحمل من بدايته صفة التعليم باجور، ويتم في صفوف المباني الجامعية ذاتها، لا يضم التعليم غاية بذاته، فهو وسيلة لتوفير العمل الذي تتطلبه مستلزماته وشروطه وتطورها.

يتوجب الكف عن التعليل لهذه المسيرة التعليمية التي أخذت بعضاً من سمات «الحتمية التعليمية» المفضية إلى ملوك العمل الهائز، المحقق للزدهار والرفاه، بل الانتقال إلى نقدها وكشف خللها وإجفافها، والقدرات الاستثنائية الكامنة في تفاصيلها، سواء لجهة الطلبة أو لعائلاتهم.

- ولكن ماذا بعد الدخول للجامعة؟ - الخروج منها، إذ بعد كل دخول خروج. يتزود الطالب بشهادة جامعية تؤهله للدخول إلى سوق العمل الذي يخضع بدوره لقوانينه الخاصة.. هي عبور مجازي من المؤسسة التعليمية إلى الدولة ومؤسساتها والمجتمع وفعالياته الاقتصادية، وانتقال من الاعتماد على أسرته في توفير الصروف الجامعي إلى الاعتماد على الذات، وتضامه في مواجهة الواقع العملي المتفارق مع الخيال التعليمي. شواغر العمل، النمو المتزايد أو التراجع للاقتصاد، تراجع أو تزايد التوظيف في المؤسسات الحكومية، جدوى الشهادة التي حصل عليها وملائمتها لمتطلبات سوق العمل.. بعدما تبين أن عشرات الأفرع الجامعية منفصلة كلياً عن الحاجات التي يطلبها سوق العمل، وكأنها قد أنشئت بغاية زيادة الفرص لاستيعاب الناجحين في الشهادة الثانوية، مثل كليات الآثار والمتاحف والسياحة والتربية وإدارة الأعمال.. كما يفرض سوق العمل في

القطاعات غير الحكومية بمهارات تتطلب من الطالب التخرج حديثاً إعادة التسجيل في دورات تعليمية في اللغات الأجنبية - الإنكليزية على الخصوص - والبرمجيات الحاسوبية.. ليعود طائفاً إلى الضغظ المزودج، العودة من جديد إلى مقاعد التعليم، الاستنزاف المالي لأسرته.

- هل وجدت عملاً؟ - لا، سأذهب لأداء الخدمة الإلزامية، وبعدها أعود للبحث. مسيرة طويلة، مضنية للأسرة بمواردها المحدودة، وللخريج الجامعي.. الذي لن يدخل فعلياً سوق العمل، إلا بعد تجاوزه سن السادسة والعشرين، إضافة للإمكانات المالية العالية التي يتطلبها بعد تخرجه وتجاوزه مرحلة الاختصاص. الواصلون والواصلات إلى الكليات الإمتيازية (الطب، طب الأسنان، الصيدلة..) لتوفير عيادات وصيدليات بتجهيزاتها المكلفة، لا تفصح المسارات الاجتماعية عن كنهها الذي تسربت بداياتها في هيئات مبهجة، تزيينها أنافة العندام، وحسن الألفاظ، وبدائع الكلام، لتنتهي وكأنها خرجت عن مرتسم طريقها، وها هي «ديمقراطية التعليم» التي فتحت الباب في يوم ما من القرن الماضي أمام الطبقات الشعبية، لتعبر إلى مواقع اجتماعية أخرى، وتعتب جغرافياً الطبقات الساكنة، تعود إلى انقلاها.. أو لانفتاح إلى البطالة وجحيم اقتصاد السوق، أو السوء، الآخرون.. الآخرون.. أي ذلك الرهط الدجج بالآمال، سيكون مصير الأشد حظاً منهم، بعد توفير عمل ثابت، كصير عازف الكونترباس في أوركسترا سمفونية، يراه جميع واقفاً في صفوفها الخلفية، يعرف حصته من المقطوعات الموسيقية، ولا أحد يعبر صوت التشجيع الخافت النبعث من قلب ألته، وقلبه.

عزير تبسي كاتب من سوريا

6000 يميني أصيبوا بإعاقات منذ بداية الحرب في آذار/ مارس 2015. معظم هذه الإعاقات ناتجة عن تفجيرات أو انفجار ألغام أو إصابات بطلقات نارية.

هيثم شكور / سوريا

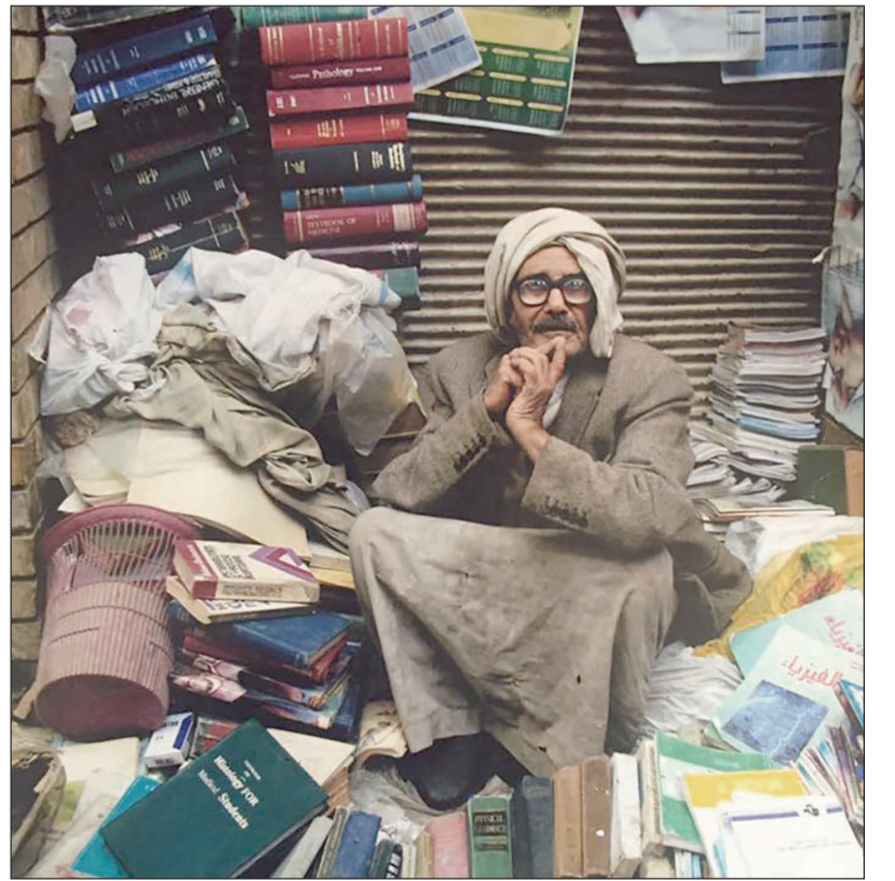
حلم..



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
- الخوف يأكل الروح - محمد صبحي
- التعليم في ليبيا تركة تقصم الظهر - أحلام البدري
- تابعونا على «فايسبوك»: «السفير العربي - Assafir Arabi»
- تواصلوا معنا على «تويتر»: «@ArabiAssafir»

شارع المتنبي في بغداد



الشغف بالقراءة في العراق رغم كل الماسي: فقراء ونساء يقبلون الكتب على الأرصفة

شهادة من وادي الذهب في موريتانيا

عاد شقيقي من وادي الذهب وهذه شهادته..

«لقد انتباهي عند وصولي لكان التنقيب كثرة السيارات والأفراد حتى أنني سألت نفسي إن كان هذا الجمع قد أتى على كل الذهب المدفون في المنطقة، سؤال بررت في لحظته ثقني العمياء في صدق وجوده ووفرته، شغلنا جهازنا وبدانا البحث.

كانت شكايات وتذمر وبكاء الرجال (أكرر بكاء الرجال) أقوى من رنين الماسح.. نعم لقد تعددت واختلفت الحكايات واتحدت في شيء واحد وهو الحسرة على ضياع أول استثمار في الحياة، والعزم على عدم العودة بدون تعويض..

لنعد لبنا.. حفرنا وحفرنا وتجوّلنا وراجعنا خرائطنا وبياناتنا لكن من دون أي أثر للذهب. مضت الأيام والأيام ولم نعر على شيء، ثم سمعنا أن أفراداً هنا وهناك وبعد حفر على عمق مترين قد فازوا بما قيمته 7000 أوقية (اسم العملة) من الذهب.

قررنا العودة لأننا تأكدنا أن الأمر لم يكن بالصورة التي تداولها فيسبوك ولا كالحكايات التي تشاركتها البعض حول هذا الحلم الذي استحال كابوساً، وشعرنا في لحظة من اللحظات أننا قطعاً تمّ سوقها لكان محدد وفقير (...)

من صفحة Moustapha Would Elbou (عن فايسبوك)

تنظير على بنات مصر

أنا أظن أن أي بنت مصرية، مواهبها وأفكارها ورغباتها، كما أي إنسان، مفترض يوجّهها لطريق معين تسلكه، بس هنا دا مش بيحصل، هي بتتوجه لطريق ثاني خالص بسبب العادات والتقاليد والقيم المجتمعية والأعراف ورغبات الرجال، يبقوها في اتجاه معاكس طول حياتها، وهي على قدر المقاومة إما ما بتخشف جامد وتروح طريقها أو طريق قريب من طريقها، أو ماتقدرش أوي فتروح طريق بين البينتين، أو ماتقدرش خالص وتروح طريقهم.

العلاقة بين البنات ورغباتها والزقة اليومية دي خاصة جداً وحتى مش كل البنات مهما وصفتهم (...). إنهم مستقلات، متحدرات، سافرات، مش كوبيسات، هم برضه مش زي بعض، وطريق كل واحدة من بطروف ومشاكل وأبغيات وتحرشات وملابس والألفاظ ومشروبات ومأكولات مختلفة.

القصد إنك لو بتفحصنا وتحللنا على الرغم من إنك ماخضت تجربة إنك تكون بنت في مصر قبل كدة، في ناس دائماً مهتمين بلبسها وأكلها وشربها وهتعمل علاقة وهي عندها كام سنة (...). وهتسافر ولا لا، طب هتتعلم إيه وهتشتغل إيه، طب هنفرح بيها امتي، طب ماتحيش، طب ماتروحش طب ماتحيش... لو مامرتش بكل ده قبل ماتكتب أول حرف في التنظيرة بتاعتك، ماحدش عاقل هياخدك بجديفة للأسف. كان إيفه وراج.

من صفحة SherineThabet (عن فايسبوك)

مدونات

البحث عن التفاؤل في محاورات السلام اليمنية

بوذي لو أستطيع التفاؤل أو أخطب المتحاورين في الكويت. لا أستطيع أن أطلب منهم عدم العودة إلا بالسلام لأنني أعرف أن مقابليهم مثل نفوسهم لا تتسع لاحتياجات مواطنيهم.

من قال إن السلام غرض بعيداً في حقيقة. لو أنهم قدموا إلى الكويت وفي قلوبهم بذرة سلام كان يمكن أن تنمو وتزهر. في البداية كنا نقول لا يهم الوقت، المهم أن تنمو بذرة السلام وإن نعدم الحيلة في مخالطة الموت، لكننا اليوم أقرب ما نكون للموت جوعاً، أقرب ما نكون من الاقتتال لأجل كعيب قبح أو ليتر بزبين أو نفضة غاز جوار محملة مغلقة.

(...) عندما يخلو متحاورونا إلى أنفسهم يفكرون كيف يدين أحدهم الآخر وكيف يطورون لعبة المنطق للهرب من الحقائق. وعندما يلتقون تشعل الكراهية ويتقايون ألعاب المنطق على الطاولة، وعلى إثر ذلك يموت صوت السلام محتقناً بالزيف والتضليل وأطعم القريب والقریب. (...)

من صفحة لطف الصراري (عن فايسبوك)